

الأزمة البيئية في قطاع غزة - فلسطين



إعلان الندوة الدولية حول الأزمة البيئية، اليوم العالمي للبيئة، 5 يونيو 2012، غزة، فلسطين

الظروف المعيشية وخيمة بالنسبة لغالبية الناس في قطاع غزة إلى حد كبير بسبب الظروف البيئية التي تهدد أزمة صحية إنسانية و العامة. شهد المشاركون في الندوة من أن قطاع غزة ظل سجن كبير، وتعميق الحرمان الجماعي لسكانها. ومع ذلك، حملت المشاركين والوفد الدولي المشارك كشاهد على جهود إيجابية مدنية عامة ودولية لتحسين الظروف البيئية وطرح الحلول الممكنة للتلوث، وتدمير وتبديد الموارد البيئية الناجمة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

وبغض النظر عن أي تيارات سياسية متباينة، ناقش المشاركون بالندوة الدولية لإحياء اليوم العالمي للبيئة عام 2012 الأزمة البيئية في فلسطين المحتلة والقضايا البيئية من منظور مشترك من النتائج العلمية في إطار حقوق مقننة دوليا والمسؤوليات.

وتشمل القانون الإنساني الدولي، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (1949)، فضلا عن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه المصادر والمعايير تشكل الأدوات المعيارية التي لاغنى عنها بالنسبة للمدنيين والمسؤولين الذين يساعدون المدنيين سواء من الدفاع المدني أو كوادرات الخدمات الطبية. وتوجيه الجميع في قطاع غزة للعمل على تحقيق والحفاظ على بيئة آمنة ونظيفة، على الرغم من جميع العواقب الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال البرنامج، تولى العديد من المشاركين + 290 المسؤولين عن التحسينات البيئية في قطاع غزة. اتفق المشاركون في الندوة إلى:

- الطلب بالوقف الفوري لكافة ممارسات العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عدة سنوات، الأمر الذي يشكل كارثة إنسانية؛
- تجديد الدعوة لضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة، واحترام سلامة الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك استخدام سكان غزة لساحل البحر الإقليمي؛
- احترام مبادئ الحكم والمنظمات الدولية ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي والسيادة الغذائية؛
- التعاون مع لجنة منظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي في رصد البيئة مع مبادئها التوجيهية الجديدة حول الحكم الرشيد لمصايد الأسماك والأراضي والغابات التي تطبق على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والصراع والحرب؛
- تذكير المجتمع الدولي بأن هناك قواعد أساسية وجوب احترامها لحماية المدنيين في جميع التدخلات، المسلحة وغير المسلحة، والحصار وهذا التدهور البيئي يبلغ حد العقاب الجماعي المحظور؛
- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الأربع، مجتمعين أو منفردين، لتحمل التزاماتها القانونية والأخلاقية، وخاصة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (1949) وإلى عقد مؤتمر بشأن تنفيذ المادة 1 المشتركة والمادة 147 من الاتفاقية وبروتوكولها الإضافي المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).
- تحمل الأطراف الإسرائيلية المسؤولية عن التلوث، وتدهور البيئة وفقدان موارد المياه نتيجة للاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
- ضرورة ملاحقة ومحاكمة عدد من قادة وجنود الاحتلال الإسرائيلي على الجرائم التي ترتكب ضد البيئة والمياه في الأراضي المحتلة.
- مواصلة التماس المساعدة التقنية وفقا للقانون الدولي حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يكفل التعويض عن التكاليف والخسائر والأضرار الناجمة عن تدهور البيئة والتلوث وفقدان للموارد المائية في ظل الاحتلال من فلسطين؛
- التعاون مع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتصدي لاحتلال فلسطين، وبخاصة ما يتصل بحقوق الإنسان في السكن الملائم، والبيئة، والمياه والأراضي؛
- تشجيع المقرر الخاص بشأن الحق في المياه والصرف الصحي، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق، والمقرر الخاص الجديد في مجال حقوق الإنسان والبيئة للتركيز على قطاع غزة كجزء من فلسطين التاريخية، وزيارة؛
- إختيار لجنة مخصصة من الخبراء المستقلين، والمتخصصة في الحق في بيئة آمنة لمراقبة والدفاع عن الحقوق والمسؤوليات البيئية في فلسطين. و الدعوة لاجتماع اللجنة.
- عقد اجتماع دولي في سياق جلسة مجلس حقوق الإنسان في 21 في سبتمبر 2012 عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة والمياه في ظل إنتهاكات الاحتلال؛
- الدعوة لاستصدار قرار من مجلس حقوق الإنسان مع التركيز على أزمة تلوث البيئة والمياه تحت الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

لمزيد من تاملومات غتصل بـ: د/ سعد النونو: saad.el-nounou@orange.fr أو

جوزيف شكلا (شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للمونل) : jschechla@hic-mena.org